المكتب الإعلامي

2018/08/02

بيان رسمي صادر عن هيئة التفاوض السورية

بخصوص اللجنة الدستورية والعملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف

يواجه الشعب السوري مرحلة مفصلية من مسيرته لاسترداد سيادته الكاملة على أراضيه من قوى الإرهاب والتطرف الطائفي، واستعادة حقوقه الإنسانية والدستورية التي سلبه إياها نظام الإستبداد، وصولاً إلى إستقلال قراره الوطني، ووحدته أرضاً وشعباً. ومن واقع إيماننا بعدمية الحلول العسكرية، وعدم قدرتها على تحقيق السلام والأمن والإستقرار الدائمين، لا بد من إنجاز حلٍ سياسي يحقق للشعب السوري تطلعاته لدولة ذات نظام حكم مدني، ديمقراطي، تعددي، يؤسس لدولة القانون ويحقق المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، ويكفل حرية مواطنيه، ويصون كرامتهم؛ ويحقق العدالة لكافة الضحايا والمنكوبين؛ ويؤمن عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم الأصلية؛ ويحاسب المسؤولين عن إرتكاب جرائم الحرب بحق الأبرياء؛ ليتمكن من تحقيق العدالة الإنتقالية، ويوحد جهتنا الداخلية كسوريين. من هذا الواقع علينا كشعب سوري أن نرقى بمنظورنا بعيداً عن حلولٍ عسكرية مُتوهمَة تؤدي إلى تدمير ما تبقى من وطننا، وتنسف كياننا كوطن واحد وشعب موحد؛ أو حلول سياسية تجميلية تلتف على مطالب وتطلعات الشعب. ومن هنا، علينا جميعاً الإرتقاء إلى المنظور الوطني من أجل مجابهة التحديات والمخاطر، وتحقيق الأهداف والتطلعات التي يستحقها شعبنا، الذي ضحى بأغلى ما يملك من أجلها. من هذا المنظور الوطني؛ تبذل هيئة التفاوض جهودها الحثيثة، ومع كافة الجهات، للتوصل إلى حل سياسي مبني على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيان جنيف؛ وتتعامل بجدية مع أي تطور إيجابي يخدم تحقيق هذه الأهداف؛ وتجابه بكل ما تملك من إمكانيات أي جهود تحاول الالتفاف عليها.

ان معركتنا الوطنية هي معركة الشعب ضد نظام حكم إستبدادي، وضد منظومة قمع وإجرام وفساد. وفي ظل كافة التطورات والتحديات العسكرية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية الأخيرة، بات ميدان معركتنا الأهم الآن هو الميدان السياسي، والقانوني؛ وهو الساحة الرئيسة التي نستطيع عبرها مواصلة مسيرتنا لتحقيق تطلعات الشعب السوري. لقد تفاعلت قوى الثورة والمعارضة السورية بكل مسؤولية مع جهود الأمم المتحدة في العملية السياسية التي أطلقتها ومنذ بدايتها في العام 2014 حيث شاركت بمفاوضات مؤتمر جنيف الثاني بفاعلية والتزام بأهداف الثورة وتطلعات الشعب السوري وفي إطار قرار مجلس الأمن 2118 (2013) وبيان جنيف (2012-6-30)، والقرارات الأممية ذات العلاقة بالشأن السوري. شاركت المعارضة أيضاً بمؤتمر الرياض الأول الذي انبثقت عنه الهيئة العليا للمفاوضات. ومع تطور الأوضاع الدولية وصدور قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) ونصه على ضرورة توحيد المعارضة ضمن هيئة تفاوضية موحدة؛ وبعد مشاورات واسعة تم عقد مؤتمر الرياض الثاني الذي أنجز هذه المهمة:

وانبثقت عنه هيئة التفاوض السورية التي تابعت مشاركة المعارضة في العملية السياسية في جنيف برعاية الأمم المتحدة بفاعلية وإيجابية وبكل مسؤولية وطنية، والتزام بالوصول إلى حل سياسي يؤدي للتنفيذ الصارم والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015): كما أنجزت عبر هذه المشاورات مع فريق عمل الأمم المتحدة السياسي والتقني الكثير من الأوراق التي تمثل رؤيتها في سبل تحقيق ذلك، ونظراً لتعنت وسلبية وفد النظام، ورفضه بحث تلك الأوراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وصلت العملية السياسية إلى عنق الزجاجة كون الهيئة قامت بما يمكنها من جهود، وقدمت الرؤى والأوراق التي توضح رؤيتها بمشاوراتها المشتركة مع الفريق الأممي: وباتت العملية السياسية في جنيف معطلة، وهذا وضع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمام استحقاقات ومسؤولية إيجاد المخارج المناسبة لتحريك العملية السياسية.

وفي ظل جمود العملية السياسية، لا بد من شرح بعض التطورات التي حدثت مؤخراً على الصعيد السياسي، وبشكل أكثر تحديداً منذ إنتهاء مؤتمر سوتشي وصدور بيانه الختامي الذي تبنى مرجعية قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) وتنفيذه الكامل، وإقرار المؤتمر بمرجعية العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف بخصوص تحديد ولاية ومراجع إسناد وصلاحيات ولائحة إجراءات اللجنة الدستورية ومعايير إختيار أعضاءها، حيث تبنى في بيانه الختامي المبادئ الإثني عشر الأساسية الحية التي تم تطويرها ومناقشتها والإتفاق عليها ضمن العملية السياسية الأممية في جنيف، والتي رفض وفد النظام الخوض فيها ومناقشتها حينها، حيث ناشد البيان الختامي للمؤتمر سكرتير عام الأمم المتحدة أن يكلف المبعوث الخاص لسوريا بالمساعدة في إنجاز أعمال هذه اللجنة الدستورية في جنيف، كما اعتبر ذلك البيان اللجنة الدستورية ومخرجاتها جزءاً من العملية السياسية الأممية التي ترعاها الأمم المتحدة ومبادرته كمساهمة في دفعها قدماً، فقد قامت الهيئة ما قبل إنعقاد المؤتمر وبعده بالتواصل مع الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأجرت سلسلة إتصالات ومشاورات واسعة مع الدول الشقيقة والصديقة والتي أعربت عن تأييدها التام لتشكيل اللجنة الدستورية ومهامها برعاية الأمم المتحدة المباشرة، باعتبارها جزءاً من العملية السياسية وخطوة نحو التنفيذ الكامل والصارم لقرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) بكافة بنوده.

وتابعت الهيئة مجريات مؤتمر سوتشي ومخرجاته، وطريقة تفاعل النظام خلاله وبعد ختامه، حيث كان واضحاً رفض النظام لصيغة البيان الختامي للمؤتمر، ولا سيما فيما يخص اللجنة الدستورية والمبادئ الإثني عشر الأساسية الحية؛ كما قام النظام بنشر بيان ختامي مختلف على موقع وزارة الخارجية التابع له، ورفض إعلان موافقته على المشاركة باللجنة وتسمية قائمة مرشحيه، وبعد تعطيل لفترة أربع أشهر ونيف ونتيجة للضغوط الروسية، قام بتسليم قائمة مرشحيه للجنة الدستورية إلى الأمم المتحدة بعد إطلاع الدولتين الضامنتين له عليها، كما أعلن موافقته على البيان الختامي لمؤتمر سوتشي.

ومن نفس منطلق إستثمار كافة الفرص الممكنة للبناء على ما تم إنجازه ضمن العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة في جنيف لدفعها قدماً وإستثمار حالة التوافق الدولية، على سبل تنفيذ بنود أساسية من قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) وللأسباب والمعطيات التي شُرحت أعلاه وللخيارات الممكنة التي تضمن إستمرار الثورة حتى تحقيق أهدافها التي ثار شعبنا وضحى من أجل

هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

تحقيقها، والتي لا يمكن التفريط بها أو تجاوزها، ومن واقع دعم الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة، وخوض المعركة السياسية بإستراتيجية واضحة المعالم وخططٍ مبنية إعتماداً على قدراتنا وإمكانياتنا الذاتية التي نملكها كشعب ثائر؛ فإن هيئة التفاوض تتولى مسؤولية تمثيل قوى الثورة والمعارضة في هذه العملية السياسية، لكنها فعلياً تحمل مسؤولية تحقيق طموحات وتطلعات السوريين كافة، لمستقبل واعد ووطن واحد وشعب موحد، وتتعاطى مع المعطيات والمستجدات السياسية والعسكرية الدولية والإقليمية ، وعبر تحالفات مبنية على تقاطع مصالحنا الوطنية مع مصالح باقي الأطراف الشقيقة والصديقة، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الثورة وتطلعات الشعب السوري. وبناء عليه إتخذت الهيئة قرارها بالإنخراط الإيجابي في المشاركة بأعمال اللجنة الدستورية التي ستشكلها الأمم المتحدة، ووفق الإلتزام برؤية الهيئة التي قدمتها مرفقة بقائمة أسماء مرشحيها لعضوية اللجنة إلى الأمم المتحدة والتي إستندت لما يلي:

1. تعتبر قائمة المرشحين وهذه النقاط أدناه وحدة متكاملة تحدد أسس مشاركة الهيئة في اللجنة الدستورية.
2. نؤكد أن هدف العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة هو تطبيق بيان جنيف (2012-6-30) وقرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013) من خلال التنفيذ الصارم لكامل قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) وفق التسلسل الذي حدد فيه.
3. التأكيد على المبدأ الأساسي للعملية التفاوضية والذي تم إعتماده منذ إنطلاقها "لا يعتمد الإتفاق على شيء حتى يتم الإتفاق على كل شيء".
4. إن مشاركتنا وإنخراطنا بأعمال اللجنة الدستورية لا يعني بأي حال من الأحوال أن العملية السياسية قد تم إختصارها في هذا المسار الدستوري وحده؛ وأنه لابد من تيسير إستكمال عملية التفاوض حول السلال "المحاور" التي تم تبنيها في مسار المفاوضات ومنها هدف الإتفاق على تشكيل هيئة الحكم الإنتقالي وفق بيان جنيف (2012-6-30) الذي نص على أن يكون بإستطاعتها أن ترى بيئة آمنة ومحايدة وهادئة تتحرك في ظلها العملية الإنتقالية التي تشمل العملية الدستورية والعملية الإنتخابية. والتي من شأنها أن تعطي فرصة حقيقية للدستور المأمول أن يطبق واقعياً ويعطي فرصة جديدة للشعب السوري في أن يستعيد حياته السياسية والحقوقية. لذلك نؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية للسلة الأولى في العملية السياسية والمسار التفاوضي في جنيف.
5. أعمال اللجنة الدستورية جزء لا يتجزأ من العملية الدستورية المتكاملة، وتصب نتائجها في المسار التفاوضي من العملية السياسية؛ فمن الضرورة التزامن بإطلاق العمل بالسلال الأربعة معاً وضمان تقدم العمل في مواضيع الحكم والإنتقال السياسي والإنتخابات.
6. لقد أشار سعادة المبعوث الدولي الخاص بشكل واضح في إفادته التي قدمها إلى مجلس الأمن، إلى إنجاز توحيد المعارضة السورية في مؤتمر الرياض 2 بمكوناتها الثلاثة الأساسية المذكورة في قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) . بالإضافة

هيئة التفاوض
لقوى الثورة والمعارضة السورية

إلى تضمين المؤتمر وهيئة التفاوض السورية المنبثقة عنه تمثيلاً وازناً للمستقلين وكذلك للفصائل العسكرية المعتدلة التي تؤمن بالحل السياسي. وبناء على ذلك فإن هيئة التفاوض السورية هي الطرف الممثل للمعارضة في العملية السياسية التفاوضية التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف. وهي الجهة التي تحدد أسماء ممثلي المعارضة في اللجنة الدستورية. وبما يساوي ثلث إجمالي عدد أعضاء اللجنة.

7. تؤكد الهيئة على مبدأ التساوي في نسب العضوية. بحيث يكون عدد ممثلي كل من هيئة التفاوض السورية وحكومة النظام متساوياً ضمن اللجنة الدستورية وكافة اللجان الفرعية المنبثقة عنها: لكل منهم ثلث كامل الأعضاء.
8. لابد من إسراع سعادة المبعوث الدولي الخاص بتقديم مقترحاته بخصوص مرجعية اللجنة الدستورية ومآل ما تصيغه من مسودات وآليات إتخاذ قراراتها. بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) وبيان جنيف (30-6-2012).
9. فيما يخص ثلث أعضاء اللجنة الذين سيختارهم سعادة المبعوث الدولي الخاص. نؤكد على ضرورة تطبيق معايير الحيادية والكفاءة المهنية وفق الرؤية المقدمة منه.
10. نرى أن يتم تحديد فترة زمنية للجنة الدستورية لإنجاز مهامها وألا تتجاوز هذه الفترة الستة أشهر من تاريخ انعقاد أول جلسة رسمية لها.

الرحمة للشهداء والحرية للمعتقلين والمختفين والشفاء للجرحى والنصر لشعبنا السوري العظيم

الرياض 2 آب\أغسطس 2018